laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١١٢٥
بتاريخ:	٢٠٢٠/ ٦ / ١١

ملف رقم: ٤٨٤٠/٢/٣٢

السيد اللواء / محافظ السويس

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٥/٨٦٤) المؤرخ ٢٠١٨/١٢/٤، بشأن مدى أحقية شركة (إم- أو- تي) فى تأجير قطع أراضٍ فضاء لاستخدامها في أنشطة تجارية داخل الحرم المُخصّص للسكة الحديد، وعدم الحفاظ على المسافة الآمنة بين خطوط السكة الحديد والمُنشآت والأرواح وهو ما يُمثل الحرم، وكذلك تأجير أراضٍ خارج السور الخارجي لورش السكة الحديد بمنطقة الأربعين.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٣ من مايو عام ٢٠٢٠م الموافق ٢٠ من رمضان عام ١٤٤١هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢م تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببًا في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض، ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزمًا للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم- وحسبما جرى به إفتاؤها- أن المشرع في قانون مجلس الدولة المشار إليه ناط بالجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الفصل برأى ملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات والهيئات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٦٦) المشار إليها، وهذه الجهات والهيئات جميعًا من أشخاص القانون العام، ومن ثم فإن ولاية الجمعية العمومية تنحسر عن المنازعات التي يكون أحد أطرافها شخصًا من أشخاص القانون الخاص، ولو كان الطرف الآخر فى المنازعة من أشخاص القانون العام.

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع

laa-eg.com

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان النزاع الماثل ينحصر فى حقيقته بين كل من محافظة السويس وشركة (إم- أو- تي) للاستثمار والمشروعات (إحدى الشركات الاستثمارية المملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر)، وإذ كانت الشركة الماثلة تعد من أشخاص القانون الخاص، فمن ثم ينحسر اختصاص الجمعية العمومية عن نظر النزاع باعتبار أن أحد طرفيه من أشخاص القانون الخاص.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ١١ / ٦ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع